

مؤسسات حقوقية تطالب المجتمع الدولي باحترام حقوق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية

نابلس - عماد سعادة - دعت مؤسسات حقوقية فلسطينية ودولية، في بيانات منفصلة بمناسبة "اليوم العالمي لحقوق الإنسان"، الذي يصادف العاشر من كانون أول/ ديسمبر من كل عام، المجتمع الدولي ومؤسساته وهيئاته المختلفة الى ضرورة احترام الالتزامات القانونية والأخلاقية للنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدم التعامل مع حقوق الفلسطينيين كاستثناء أو ملف قابل للتأجيل.

"الميزان"

وقال مركز الميزان لحقوق الإنسان، في بيانه بأن هذه المناسبة تأتي في وقت يتعرض فيه سكان الأراضي الفلسطينية للحملة للإبادة الجماعية، ويحرم الفلسطينيون من أبسط حقوقهم الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاسيما حقهم في الحياة وحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، والحق في مستوى معيشي ملائم يتوفر فيه للأكل، واللبس، والسكن، والعمل، والرعاية الطبية، والتعليم والمشاركة في الحياة الثقافية، ويتعرض المعتقلون إلى أشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك جريمة الاغتصاب.

وأشار "الميزان" الى انه أنه ومنذ دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن استشهاد (٣٥٧) فلسطينياً، وإصابة (٩٠٣) آخرين، فيما تواصل حرمان الفلسطينيين من حرية الحركة والتنقل وخاصة للرضى والجرحى، حيث ما يزال أكثر من (١٥,٠٠٠) مريض وجريح بحاجة للسفر لاستكمال العلاج، في ظل محدودية الرعاية الصحية الناجمة عن تدمير للرافق الصحية، وارتفاع العجز في الأدوية بمستودعات وزارة الصحة ل (٥٥٪)، والستهلكات الطبية وصلت نسبة العجز نحو (٧١٪).

وبواجه سكان قطاع غزة ظروفًا

إنسانية بالغ القسوة؛ جراء القنود المفروضة على دخول البضائع، إذ يقدر متوسط عدد الشاحنات للحملة بالبضائع التي تصل إلى قطاع غزة ب(١٧) شاحنة من أصل (٦٠) شاحنة، ويحظر دخول للوادر الأساسية بكميات كافية خاصة الأغذية، والأدوية، وغاز الطهي، والوقود، والمواد اللازمة للأهلي، وتستمر مأساة النازحين واللجئين فسريراً نتيجة غياب أبسط مقومات الحياة لاسيما الخيام والقطع البلاستيكية والمواد الخاصة بالإبواء كالأخشاب والسامير، وتواجه نحو (٢٨٨,٠٠٠) أسرة فلسطينية مخاطر حقيقة نتيجة غياب الأهلي المناسب في ظل التخفيضات الجوية التي أدت إلى غرق الآلاف من خيام النازحين.

وطالب "الميزان" في بيانه شعوب العالم وأحراره بتكثيف حملاتهم التضامنية وتعظيم الضغوط على حكوماتهم لضمان احترامها لواجباتها تجاه وقف الإبادة الجماعية وضمان إنهاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة.

"الضمير"

وفي بيانه بهذه المناسبة، قالت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان- غزة، بأنه وعلى الرغم من مرور ٧٧ عاماً لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري لأكثر ٢,٣ مليون من سكان قطاع غزة، وتستمر معاناة ٢ مليون من النازحين فسرراً الذين يتهددهم خطر الهلاك من الجوع والعطش والأمراض وانتشار الأوبئة والأمراض ونقص الخدمات الصحية وتدمير معظم النظام الصحي، في ظل تضيق وتشديد الحصار ومنع وصول للساعات إلى جميع أنحاء قطاع غزة.

وأضافت "الضمير" بأنه ورغم دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ منذ شهرين، لا تزال

الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة كارثية، وسط معاناة شديدة يعيشها السكان الذين لم يتمكنوا بعد من التنازل أنفسهم بعد شهور من القصف والدمار وفقدان الأهلي والخدمات الأساسية في حين أن مئات الآلاف من المدنيين ما زالوا نازحين، يعيشون في ظروف غير إنسانية داخل مدارس مدمرة، أو في العراء دون توفر مياه نظيفة أو غذاء كاف أو خدمات صحية. كما لا تزال للعباء مغلقة جزئياً، مما يعيق إدخال المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية لإغاثة السكان للتكوين.

وأكدت المؤسسة أن ما ترتكبه قوات الاحتلال بتدرج ضمن سياسة ممنهجة وتكريس لنمط جديد في غزة يستهدف السكان المدنيين وتهدف إلى جعل الحياة في غزة غير قابلة للعيش، في إطار سياسة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة على مدار عامين.

وشددت على ان استمرار استهداف المدنيين وتقييد حركة المواطنين وتشديد الحصار وعدم الالتزام بالبروتوكول الإنساني في ظل وقف إطلاق النار بشكل انتهاكا جسما للقانون الدولي الإنساني، وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة، وترتقي إلى مستوى جرائم حرب.

"شمس"

من جانبه، دعا مركز حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) إلى التوقف أمام حقيقة مؤلمة يعرفها الفلسطينيون جيداً، بينما تجافي الحقيقة بعض دول العالم ذات حقوق الإنسان الفلسطيني مستمر منذ اللحظة الأولى التي وُفق فيها الإعلان نفسه قبل ٧٧ عاماً.

ولفت "شمس" الى أن أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة اليوم تمثل واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث. فالعدوان على قطاع غزة وارتداداته، والحصار المتد،

والدمار الواسع، ونقص الغذاء والدواء، وانهيار النظام الصحي، وفقدان الأهلي، وتقييد حركة العاملين في المجال الإنساني، كلها تجعل حياة الفلسطينيين في غزة خارج الحد الأدنى لأي معيار إنساني أو قانوني.

وأكد المركز أن ما يجري في القطاع ليس مجرد "تدهور" لحقوق الإنسان، بل انهيار شامل لها في ظل غياب الإرادة السياسية الدولية لوقف الجرائم أو مساءلة مرتكبيها.

ودعا "شمس" للمجتمع الدولي، بكل دوله ومؤسساته، إلى احترام التزاماته القانونية والأخلاقية للنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدم التعامل

مع حقوق الفلسطينيين كاستثناء أو ملف قابل للتأجيل. فالالتزام بهذه الوثيقة لا يتحقق بالخطابات، بل بقرارات واضحة.

وطالب المركز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتفعيل مسؤوليتها الجماعية، لأن الإعلان العالمي لا معنى له إذا ترك شعب كامل خارج نطاق الحماية، وإذا بقي الاحتلال فوق القانون دون مساءلة.

وأكد للمركز أن احترام الإعلان العالمي يبدأ من احترام حقوق الفلسطيني في الحياة والحرية والكرامة، وأن العالم اليوم أمام فرصة أخلاقية لإثبات أن مبادئ حقوق الإنسان ليست انتقائية، وأنها قادرة على حماية الفلسطيني كما تحمي غيره.

صحيفة القدس

السبت

٢٠٢٥/١٢/١٣

ص ٤